الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.246/3
16 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني
بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
٣١ تموز/يوليه - ٤ آب/اغسطس ١٩٩٥

تقرير اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

المقررة: السيدة سوليداد بيرنوي (بيرو)

المحتويات

الجزء الأول

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ١١	٢
ثانيا	- الحضور	١٢ - ١٦	٤
ثالثا	- المسائل الموضوعية	١٧ - ٣٢	٥
رابعا	- عرض التقرير واعتماده	٣٣ - ٣٧	١٠
خامسا	- البيانات الختامية	٣٨ - ٤١	١١

الجزء الثاني

سادسا	- الموجز والاستنتاجات المقدمة من الرئيس	٤٢ - ٨٨	١٢
المرفق	قائمة الوثائق المعروضة على اجتماع الخبراء الحكومي الدولي		٢٢

95-24213 120995 120995

الجزء الأول

أولا - مقدمة

افتتاح الاجتماع، وانتخاب أعضاء المكتب وتنظيم الأعمال

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في نيويورك في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٤ آب/اغسطس ١٩٩٥. وعقد الفريق على مدار دورته أربع جلسات عامة رسمية وسبع جلسات غير رسمية.

البيانات الاستهلالية

٢ - افتتح الاجتماع، نيابة عن الأمين العام، معاون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد رفيع الدين أحمد.

٣ - وانتخب السيد سيد علي قطرنجي، مدير العلاقات الاقتصادية في وزارة الخارجية الجزائرية، رئيسا للاجتماع الحكومي الدولي بالتزكية.

٤ - وانتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية أيضا:

نواب الرئيس:	الاستاذ نيكولاي ن. ليفنتسف (الاتحاد الروسي)
	السيد ج. س. موكول (الهند)
	السيد أنطوان دو يونغ (هولندا)
المقررة:	السيدة سوليداد بيرنوي (بيرو)

٥ - واعتمد الاجتماع جدول أعماله وبرنامج عمله حسب نصهما الواردين في الوثيقة A/AC.246/L.1.

٦ - وقال الرئيس إن أحد الأهداف الرئيسية للاجتماع هو تحديد عناصر العمل لغرض توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق عالمي بهدف استكمال التعاون بين الشمال والجنوب. وأشار الى أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فإن نتائج الاجتماع ستوفر مساهمات موضوعية في تقرير الأمين العام في الدورة الخمسين للجمعية العامة، المعنون "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، مع مراعاة الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وحدد الرئيس مهمتين رئيسيتين أمام الاجتماع: أولا، استخلاص الدروس من التجربة السابقة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع إيلاء الاعتبار للتغيرات الدينامية التي تحدث في الاقتصاد العالمي؛

ثانيا، صياغة توصيات عملية تكون بمثابة إسهام موضوعي في عقد مؤتمر الأمم المتحدة المقترح بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار الى التقارير الموضوعية التي أعدتها الأمانة العامة من أجل المساعدة في أعمال الاجتماع (A/AC.246/1 و A/AC.246/2) والى نتائج الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي يجب على الاجتماع أن يراعيها طبقا للقرار ٩٦/٤٩.

٨ - وقال ممثل الأمين العام ومعاون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩، الذي دعا الى عقد الاجتماع الحالي، إنما هو مؤشر مهم على تجدد الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والدليل الآخر على انتعاش هذا الاهتمام هو المبادرات الثلاثون المطروحة في عام ١٩٩٥ لوحده. علاوة على ذلك، يتزايد أيضا دعم الدول المتقدمة النمو للحوار فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن من المهام الرئيسية للاجتماع بلورة أفكار جديدة للاستفادة الكاملة من إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار التغيرات الأساسية التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية وخصوصا الاتجاه نحو العالمية والانفتاح.

٩ - وقال إن بعض البلدان النامية استطاعت الإفادة من الظروف العالمية المتغيرة، إلا أن معظمها لم يستطع ذلك؛ بيد أن هذه الاختلافات في التجربة هي نفسها التي تحفز الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بلغ قمة نشاطه في الماضي خلال فترات النجاح الاقتصادي، وقد جعلت الظروف الاقتصادية المتدهورة في العديد من البلدان النامية مثل ذلك التعاون مسألة صعبة. ولكن فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب تحسنت في السنوات الأخيرة، وعلى البلدان النامية أن تستفيد من قوة الدفع التي تولدت من تضاعف التعاون في عدد من المجالات الاستراتيجية.

١٠ - ونبه الى أن التعاون فيما بين البلدان النامية ينبغي ألا يقتصر على المسائل الاقتصادية وحدها. وقال إن التعاون الاجتماعي والسياسي والتقني مطلوب أيضا. فالمؤتمرات العالمية الأخيرة التي تصدت للمسائل الاجتماعية والبيئية وغيرها من المسائل المتصلة بها، قد حددت بصراحة التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة مهمة لتنفيذ نتائجها.

١١ - وأعلن أن الاجتماع الحالي سيقدم إسهاما مهما في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب إذا أفضى الى توصيات عملية ونُهج خلاقة. أما على المستوى الإقليمي فإن عمليات التبادل بين المنظمات الإقليمية تحتاج لاستغلال كامل. وعلى المستوى الدولي تحتاج المبادرات الى دعم من منظومة الأمم المتحدة، يشمل آليات دعم داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومن البلدان المتقدمة النمو أيضا في إطار تعاون ثلاثي.

ثانيا - الحضور

١٢ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
الأرجنتين
اسبانيا
أفغانستان
اكوادور
ألمانيا
اندونيسيا
أوغندا
ايران (جمهورية - الإسلامية)
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بنغلاديش
بنما
بنن
بوركينا فاصو
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر سليمان
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جنوب افريقيا
الرأس الأخضر
زامبيا
زمبابوي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
السودان
سورينام
شيلي
الصين
غيانا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فييت نام
كمبوديا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لبنان
ليسوتو
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
ميانمار
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هندوراس
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

١٣ - وبالإضافة الى ذلك، حضر الاجتماع ممثل دولة الكرسي الرسولي التي لها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

١٤ - وشارك في أعمال الاجتماع أعضاء من إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٥ - وكانت اللجان الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٦ - وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية، التي تلقت دعوة دائمة للاشتراك في الاجتماعات وفي أعمال الجمعية العامة:

مصرف التنمية الافريقي
مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا
أمانة الجماعة الكاريبية
السوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة المؤتمر الإسلامي
رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
مركز الجنوب
مركز الجنوب لتبادل البيانات المتعلقة بالاستثمار والتجارة والتكنولوجيا

ثالثا - المسائل الموضوعية

استعراض حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمسائل المستجدة (البند ٤ من جدول الأعمال)؛ وتوسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب: المسائل الموضوعية والطرائق العملية (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٧ - كان معروضا على اجتماع الخبراء الحكومي الدولي، من أجل نظره في هذين البندين، الوثائق التالية:

(أ) "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمسائل المستجدة" (A/AC.246/1)؛

(ب) "توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب: مسائل وطرائق مقترحة" (A/AC.246/2).

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان معروضا على الاجتماع الوثائق التالية المتعلقة بالخلفية:

(أ) "تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة" (A/50/39)؛

(ب) "تقرير اللجنة الدائمة للأونكتاد المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها الثالثة" (TD/B/42 (1)/7, TD/B/CN.3/16).

بيانات عامة

١٩ - قالت مديرة شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة، التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). في معرض عرضها للبنود الموضوعية على المؤتمر. إن عقد المؤتمر الحكومي الدولي جاء نتيجة للتعاون الممتاز بين شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة، التابعة للأونكتاد، والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإن هذا التعاون له ضرورته ليس فقط في داخل منظومة الأمم المتحدة بل كذلك على المستويين الوطني والإقليمي. وأشارت إلى أن من حسن طالع الاجتماع أن يضم خبراء وطنيين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكرت بالدعم الوافر الذي قدمته حكومة اليابان وهو ما مكن عددا من الممثلين من حضور الاجتماع.

٢٠ - وأشارت إلى تقريرين موضوعيين أعدهما الأونكتاد في إطار البندين ٤ و ٥ من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالبند ٤، فإن التقرير المعنون "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمسائل المستجدة" (A/AC.246/1) يقدم معلومات وقائعية عن الحالة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويستعرض عددا من المسائل والمشاكل ووجهات النظر الرئيسية المتصلة بهذا التعاون. والانبعاث الأخير للاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي لا يلزم الشركاء الإقليميين فقط بل يلزم أيضا البلدان على مختلف المناطق التي تقع فيها ومختلف مستويات التنمية، إنما هو مؤشر على صلاحية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفه استراتيجية مهمة للنمو والتنمية. ولكن آثار عملية الدمج على البلدان ذات الدخل المنخفض تتخطى حدود السياسة التجارية. فهناك عدد من العقبات، مثل الترتيبات والهياكل الأساسية المؤسسية غير الملائمة التي تقترن بسياسات لا تشجع على الاستثمار والإنتاج، يعيق توسيع وتنويع التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٢١ - وأشارت إلى أن اهتمام البلدان النامية المتزايد بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يفتح مجال الفرص كما يفتح مجال التحديات في إطار العولمة والتحرر الراهن. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب المبني على أساس إقليمي مرن ومفتوح قد يكون نهجا مفيدا في هذا المجال. وتشير التجارب الماضية إلى عدد من العوامل التي تؤثر في نجاح ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كالتكامل الاقتصادي؛ والظروف

الجغرافية والقرب؛ وتشابه الأحوال التاريخية والثقافية؛ والالتزام السياسي والاستقرار الكلي؛ والمؤسسات القوية.

٢٢ - وقالت إنه فيما يتعلق بالبند ٥، فإن التقرير المعنون "توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب: مسائل وطرائق مقترحة" (A/AC.246/2) يحدد القيود والاستراتيجيات. ولخصت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في المجالات التالية: الاتصالات والتكنولوجيا؛ النظام العالمي للأفضلية التجارية؛ تنمية قطاع الخدمات؛ التعاون المشترك في مجال الإنتاج والاستثمار؛ التعاون فيما يتعلق بسوق رأس المال؛ وكفاية ما يقدم من دعم.

٢٣ - وقال مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنه في ضوء عمليات العولمة وتحرير الاقتصاد، بات تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الحتميات الرئيسية بوصفه استراتيجية للتنمية ووسيلة لضمان تحقيق الدمج الفعال والمنصف للبلدان النامية في النظام العالمي الجديد. فهذه العمليات تؤكد على أهمية هذا الاجتماع. وأعرب أيضا عن امتنانه لحكومة اليابان للدعم المالي الذي جعل اشتراك عدد من الخبراء في هذا الحدث ممكنا.

٢٤ - وقال إنه استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ أعدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة معنونة "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" (TCDC/9/3) كي تقوم اللجنة الرفيعة المستوى باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالنظر فيها. والوثيقة تقترح أنه ينبغي إعادة توجيه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بحيث يتركز على المبادرات الاستراتيجية التي يكون لها تأثير أساسي في مجال التنمية على عدد كبير من البلدان النامية وأنه ينبغي أن يتركز هذا التعاون، في المستقبل، على المسائل الرئيسة كالتجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، وتخفيف الفقر، والإنتاج والعمالة فضلا عن التنسيق والإدارة في مجال الاقتصاد الكلي. ويتمثل أحد العناصر المحورية من التقرير المتعلق بـ "الاتجاهات الجديدة" في التركيز على زيادة إقامة صلات تنفيذية بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فهذا النهج من شأنه أن يمكن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أن يكون بمثابة أداة حاسمة في خدمة خطط التعاون الاقتصادية الأوسع نطاقا فيما بين البلدان النامية.

٢٥ - وأشار إلى أن الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى أيدت توصيات التقرير المتعلق بـ "الاتجاهات الجديدة". ودعت اللجنة أيضا المسؤول الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان تأدية الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دورا نشطا داخل منظومة الأمم المتحدة وذلك في محاولة لتوسيع نطاق تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتنفيذ الفعال لاستراتيجية "الاتجاهات الجديدة". وبعد ذلك، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، على زيادة رصد الاعتمادات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الدورة البرنامجية القادمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يوفر قدرة مالية موسعة للوحدة الخاصة للتعاون

التقني فيما بين البلدان النامية ومن شأنه أن يسهل تحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجية "الاتجاهات الجديدة".

٢٦ - وقالت ممثلة أسبانيا، متكلمة باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون أداة دينامية في مجال التنمية ووسيلة لضمان اشتراك البلدان النامية على نحو تام في العلاقات الاقتصادية الدولية. والإرادة السياسية لها دور حاسم في هذه العملية. وفي معرض اشارتها إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، شددت على الحاجة إلى مرونة أكبر وإلى مبادرات جديدة، وقالت إنها ترى أن توصيات اللجنة الرفيعة المستوى تدعو إلى التفاؤل. وبالنسبة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فإن الأمر ما زال يتطلب عمل الكثير. ففي بعض الحالات، هناك حاجة إلى ترشيد الترتيبات وتبسيطها لتلافي الازدواجية غير الضرورية. وشددت أيضا على الحاجة إلى تحقيق تعاون أقاليمي أكبر، كمؤتمر باندونج لعام ١٩٩٤. وتعتبر الترتيبات المؤسسية الملائمة حاسمة لتحقيق نجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقالت إنه من الضروري توسيع نطاق القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وبإمكان منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مهما في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية والإقليمية. ويتطلب توسيع التعاون فيما بين الجنوب تمويلا ملائما، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم مبادرات البلدان النامية في هذا المجال. وذكرت مبادرات متنوعة قام بها الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأكدت دعم مجموعتها الكامل لتعزيز هذا التعاون.

٢٧ - وقال ممثل الفلبين، متكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إنه ينبغي ألا يكون هناك أي شك حول ما تعلقه مجموعة الـ ٧٧ من أهمية على تعزيز وانعاش التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضح أن المجموعة تنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي في مجال التنمية وحافز على تعزيز النمو الاقتصادي الدولي والتنمية وكذلك بوصفه وسيلة بحد ذاته لاستخدام الإمكانية التي يوفرها هذا النمو. وعلى ذلك فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة مهمة لتعزيز تنمية البلدان النامية التي تشكل، بدورها، هدفا رئيسيا من أهداف الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي ضوء التغيرات المثيرة التي تحدث في البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية، والتي أدت إليها العولمة والترابط المتزايد عمقا فيما بين الاقتصادات فضلا عن نهاية الحرب الباردة، فإن صلاحية التعاون فيما بين بلدان الجنوب أصبحت أكبر. وتقدم هذه التغيرات تحديات وفرصا جديدة لتوسيع هذا التعاون، الذي يمكن استغلاله على نحو أمثل إذا اعتمد نهج مرن وتدريجي تجاه التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٨ - وشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب وأنه ينبغي، في الواقع، أن يُنظر إليه على أنه تكملة له. وهكذا يمكن أن تكون للتعاون فيما بين بلدان الجنوب منافع كبيرة للمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، ويمكن تحقيق هذا التعاون العالمي عن طريق زيادة دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢٩ - واستطرد قائلا إنه بصرف النظر عن ظاهرة العولمة، فإن هناك نهجا أخرى يمكن استكشافها، تشمل الأخذ بأشكال أكثر ابداعا من التعاون فيما بين البلدان النامية، على أن تؤخذ بالاعتبار تجاربها الخاصة في مجال التنمية؛ وزيادة اتجاه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو نحو مزيد من التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي والنمو المطرد في التجارة فيما بين البلدان النامية التي تتزايد على نحو مطرد منذ منتصف الثمانينات. ويمكن دراسة المستحدثات التكنولوجية والعلمية، بما فيها المستحدثات في مجال المعلومات والاتصالات، بهدف النظر في كيفية اسهام هذه المستحدثات في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو في تشجيعه. وقد وفرت أيضا مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة المعنية بالتنمية إمكانيات متنوعة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما بالنسبة لتنفيذ بعض ما اتفق عليه في تلك المؤتمرات من تدابير.

٣٠ - وأعـــرب عن الأمل في أن يأخذ الخبراء في اعتبارهم، عند نظرهم في طرائق توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدروس والخبرات المكتسبة في هذا المجال منذ الشروع رسميا في التعـــاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشمل ذلك الحاجة إلى تلافي الازدواج في العمل والترتيبات المعقدة. كما أن تحسين أجهزة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي أمر جدير بالدراسة المتعمقة. وهناك مسألة رئيسية أخرى تتمثل في كيفية تعزيز الدعم الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تحديد كيفية زيادة دور منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها والمنظمات الدولية الأخرى في تعزيز هذا التعاون. ويمكن النظر في التوصيات المتعلقة بهذا الوجه الخاص في مؤتمر دولي يعقد بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣١ - وقال ممثل الصين إنه مع نهاية الحرب الباردة نشأت حالة دولية جديدة يتزايد في ظلها الاعتراف بأن المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية ، كالفقر والتدهور البيئي، تشكل تهديدات للسلم والاستقرار العالميين. وفي إطار هذه الظروف المتغيرة، يتحتم إيلاء عناية جادة لوضع استراتيجية جديدة شاملة للتنمية. ومن المهم، في مجال وضع الاستراتيجية الجديدة للتنمية، اتباع نهج مختلف الأبعاد للتنمية. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل أفقا جديدا من آفاق التعاون في مجال التنمية وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه دعما كاملا. وقال إن بلده يرى إنه ينبغي تشجيع قيام علاقة مثلثة من التعاون الوثيق فيما بين البلدان النامية المتقدمة نسبيا، وغيرها من البلدان النامية والبلدان المانحة التقليدية في إطار وضع استراتيجية جديدة شاملة للتنمية.

٣٢ - واستعرض تجارب اليابان في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقال إن اليابان، انطلاقا من هذه التجارب، ستواصل بذل الجهود في مجال التعاون تشجيعا لقيام تشاركات بناءة فيما بين المانحين والمتلقين على أساس تقدير واقعي لحالة التنمية في كل بلد من البلدان المعنية. ومن وجهة النظر هذه، فإن اليابان ترحب بالقرار المتخذ في الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقاضي بزيادة تخصيص الاعتمادات المالية لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن الضروري إيلاء مزيد من العناية الجادة لآلية التمويل بغية تشجيع المنظمات الدولية ولا سيما الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع أنحاء العالم. وأعلن أن اليابان

تعتزم، من جانبها، مواصلة تمويلها لمختلف مشاريع وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب عن الأمل في أن تحذو حذوها البلدان المانحة الأخرى فضلا عن البلدان النامية التي تتوفر لديها الأموال والقدرات الكافية.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمؤسسات العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قال إنه يشاطر الرأي الذي يذهب إلى أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة مناقشة مهام ودور هذه المؤسسات. وبدلا من ذلك، فإن التعاون فيما بلدان الجنوب يمكن توسيعه بفعاليه مُثلى من خلال انعاش الآليات المؤسسية الراهنة والمبادرات الجديدة المتخذة، كمنتدى آسيا وأفريقيا.

رابعا - عرض التقرير واعتماده

٣٤ - عرض الرئيس الموجز والاستنتاجات المقدمة من الرئيس (A/AC.246/L.2/Add.1/Rev.2) (المرفق الأول)) الواردة في التقرير. وذكر أن التقرير يمثل توليفة للأفكار التي أبديت وأضاف أنه راعى فيه الحاجة إلى الاتساق وتفادي التكرار. وذكر الرئيس أيضا أن المسؤولية عن النص تعود إليه كاملة. ودعا الاجتماع إلى اعتماد التقرير في مجمله.

٣٥ - ثم تولى المقرر بصورة رسمية عرض تقرير الاجتماع، الوارد في الوثيقتين A/AC.246/L.2 و A/AC.246/L.2/Add.1/Rev.2.

٣٦ - ورأى أحد الممثلين ضرورة الإشارة في الموجز والاستنتاجات المقدمة من الرئيس، إلى جميع إدارات الأمم المتحدة المسؤولة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال ممثل آخر أنه كان ينبغي أن يعكس النص الرأي الذي مؤداه أن الدعم الخارجي المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون غير مشروط وخاليا من أي تمييز. وأشار بعض الممثلين إلى أنه كان ينبغي زيادة التشديد في النص على ترتيبات وصكوك التعاون الإقليمي، وكذلك على دور المنظمات الإقليمية. وأعرب بعض المندوبين عن رأي مفاده أنه كان ينبغي استخدام العبارات المتوافق عليها في الأمم المتحدة عوضا عن بعض التعابير التي وردت في نص الرئيس، في حين شعر آخرون أن بعض العناصر التي يتضمنها النص ليست وثيقة الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال الرئيس أن النص سينقح على النحو الملائم.

٣٧ - وانتقل الاجتماع بعد ذلك إلى اعتماد التقرير الوارد في الوثيقتين A/AC.246/L.2 و A/AC.246/L.2/Add.1/Rev.2.

خامسا - البيانات الختامية

٣٨ - تكلمت ممثلة اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي، فرحبت بالموجز وبالاستنتاجات المقدمة من الرئيس. وفيما يتعلق بالإشارات الواردة في موجز الرئيس موصية بعقد مؤتمر دولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والجنوب. ذكرت أن لدى الاتحاد الأوروبي تحفظات شديدة وجدية فيما يتعلق بالدعوى لعقد مثل هذا المؤتمر وكررت تأكيد موقف الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أنسب محفل لعقد مناقشات فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٩ - وتكلم ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب بتقرير الاجتماع وأعرب عن شكره لجهود الرئيس وأعضاء المكتب من أجل بلورة عناصر المناقشة. ولاحظ أنه يتضح من الموجز والمناقشة توفر فرص عديدة لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه يرى أيضا أنه كان من المستصوب لو عكس نص الرئيس جانبا أكبر من الأفكار التي طرحت خلال جلسات الاجتماع غير الرسمية. وفي الختام أعاد تأكيد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعتبر مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه.

٤٠ - وشكر الرئيس جميع المشاركين على إسهامهم في نجاح الاجتماع، ولاحظ أن الأفكار والاقتراحات التي أبديت ساهمت في إثراء المناقشة حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب عن شكره لأعضاء المكتب وللمقرر ولمدير شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة، التابعة للأونكتاد؛ ولمدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهم من موظفي الأمانة العامة.

٤١ - وأعلن الرئيس انتهاء الاجتماع.

الجزء الثاني

سادسا - الموجز والاستنتاجات المقدمة من الرئيس

٤٢ - يعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب أسلوب تعاون دولي قابل للاستمرار في الميدانين الاقتصادي والتقني. وتتوفر لهذا التعاون إمكانات ومجالات هامة. وقد تجلى تجدد الاهتمام الذي أبدته البلدان النامية إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في السنوات الأخيرة، بزيادة هذا التعاون ضمن إطار مفتوح ومرن. وفي الوقت نفسه تتطلب عملية عولمة الاقتصاد وتحريره إعادة النظر في شكل ونطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٣ - ويستلزم الأمر، في وضع مفاهيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ووضعه موضع التنفيذ، اعتماد نهج انتقائية وبرغماتية، ذات توجه عملي وتطلعية. وفي هذا السياق ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي التي تعتبر من المكونات الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق عالمي.

٤٤ - وفي حين لا تزال توجد فجوات عديدة بين القرارات والتنفيذ، فيما يتعلق بمشاريع وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن هناك أيضا حالات ملحوظة من النجاح. ومن بين العناصر التي تسهم في مثل هذا النجاح، العزيمة السياسية، والنهج المتسم بالمرونة والتدرج، وبيئة اقتصادية مؤاتية، ومشاركة القطاع الخاص وقطاعات المجتمع المدني المعنية، والهياكل الأساسية والمؤسسية والمادية المناسبة فضلا عن إقامة الشبكات على نحو ابتكاري.

٤٥ - وقد جرى تحديد أشكال عديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وما برح عدد متزايد من البلدان النامية يقدم المساعدات التقنية ويقيم علاقات تعاون اقتصادي بصورة ثنائية. وفي العديد من الحالات تستند هذه المساعدة إلى علاقات تعاون ثلاثي يضم بلدانا متقدمة النمو ووكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى جانب سائر المنظمات والمؤسسات الدولية.

٤٦ - وقد تم التشديد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عملية دينامية ينبغي دراستها في ضوء البيئة الدولية الجديدة والناشئة. ولوحظ في هذا الصدد، أن بإمكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب تيسير إدماج البلدان النامية في الاقتصادي العالمي.

التعاون والتكامل الاقتصاديان على الصعيد الإقليمي

٤٧ - أخذ التعاون والتكامل الاقتصاديان على الصعيد الإقليمي في البروز بوصفهما من السمات المحورية لتجدد الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويجري عقد ترتيبات جديدة للتعاون الاقتصادي حيث لم يسبق لها وجود، وتعميق وتعزيز وتوسيع الترتيبات القائمة من حيث نطاقها الجغرافي والموضوعي على

السواء. وما برح تحرير التجارة، والتعاون النقدي والمالي والتعاون في مجال تطوير الهياكل الأساسية، تشكل العناصر الرئيسية لبرامج التعاون الاقتصادي، غير أنها باتت تشمل على نحو متزايد سمات أخرى من قبيل تقوية العلاقات القائمة بين الدول، والحفاظ على البيئة وتنمية الموارد البشرية.

٤٨ - وفي حين يلقى دور التعاون والتكامل الاقتصاديين في عملية التنمية اعترافا عاما، وتبذل جهود رئيسية لتعزيز الترتيبات الإقليمية، لا تزال تجمعات عديدة تواجه صعوبات في تحقيق أهدافها. وفي بعض الحالات، ثمة ضرورة لزيادة الإلتزام بتطبيق وتنفيذ القرارات. وفي جملة القيود، التي تواجهها التجمعات افتقارها إلى الموارد التي تحتاج إليها لكي تعمل على نحو فعال. كما أنه ينبغي بذل قدر أكبر من الجهود لتشجيع المشاركة الشعبية في عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والنقابات ووسائط الإعلام الجماهيرية.

٤٩ - إن من شأن إقامة الاتصالات المنتظمة بين التجمعات الإقليمية ومؤسسات التعليم والتحصيل في البلدان النامية إغناء هذه العملية. وينبغي أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتعاون بين الجنوب والجنوب بتعزيز الترتيبات الإقليمية على نحو يجعلها تعود بالنفع من الناحية العملية على أعضائها. وفي هذا الصدد، ثمة ضرورة لوضع إطار مفاهيمي وأهداف واقعية يمكن تحقيقها ضمن إطار زمني معقول.

عولمة الاقتصاد وتحريره

٥٠ - تضع عولمة الاقتصاد وتحريره التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمام فرص وتحديات. ويترتب على أنماط استجابة عدد متزايد من البلدان لهذه التطورات، درجة كبيرة من التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية. ويتزايد الاهتمام بأسواق المال الوطنية والإقليمية، وببلوغ حجم السوق الضروري لتعزيز استمرارية الاستثمارات ولتعبئة الموارد وتشجيع الروابط والتعاون بين المؤسسات في مختلف البلدان. ومن شأن تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الحكومي والخاص معا، زيادة زخم هذه التطورات وتعظيم الفرص. ومن شأن تكثيف الحوار فيما بين البلدان النامية حول الخطط والآفاق الاقتصادية تمكين البلدان من أن تشهد بقدر أكبر من الوضوح كيف يمكن ربط التطورات في بلد ما بالتطورات الجارية في البلدان الأخرى والاستفادة منها.

اختلاف تجارب التنمية في سياق عولمة الاقتصاد وتحريره

٥١ - في حين يمكن أن تفضي الفوارق بين البلدان النامية، من حيث المستوى والهياكل، إلى انحسار مجال إقامة الترتيبات المتبادلة بينها، فإنها في الوقت نفسه تتيح إمكانات وأوجه تكامل جديدة لأشكال تعاون ابتكارية تشمل على سبيل المثال زيادة استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأشكال التعاون "الثلاثية" التي يمكن أن تزيد وصول بلدان نامية إلى الموارد التقنية التي تملكها بلدان نامية أخرى. وفي الوقت نفسه تحد السياسات التي تصحب عولمة الاقتصاد وتحريره من نطاق تطوير فرادى البلدان النامية لصناعاتها الوليدة. ويمكن التصدي لمسألة المحافظة على زخم عمليات التصنيع والتنويع ضمن إطار التعاون الإقليمي والأقاليمي.

التجارة فيما بين البلدان النامية

٥٢ - تنمو التجارة فيما بين البلدان النامية باطراد منذ منتصف الثمانينات، وتحرز فيها المصنوعات أهمية متزايدة. ويعزى هذا النمو بصورة رئيسية إلى اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا التي تتسم بالدينامية، وفي السنوات الأخيرة، إلى بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (مركوسور). فقد حققت هاتان المجموعتان نموا في التجارة سواء فيما بينها أو مع بلدان العالم الأخرى.

٥٣ - وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، تبقى التجارة فيما بين البلدان النامية ضئيلة عموما ودون إمكاناتها. وينبغي للبلدان النامية استيعاب قدر أكبر من صادرات بعضها البعض إذا ما كان للاتجاهات الحديثة لنمو الصادرات أن تدوم، ولا سيما في مجال المصنوعات، وإذا كان يراد تحول عدد متزايد من البلدان النامية إلى بلدان مصدرة. واستمرار الاتجاهات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو، من خلال الحواجز غير الجمركية وغيرها، يملي على البلدان النامية التعاون فيما بينها في ميدان التجارة.

٥٤ - ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ضمن إطار الترتيبات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، أن يشكل استراتيجية هامة لتوسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد ينبغي الارتقاء بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية إلى مداه الأمثل من خلال جملة أمور، منها زيادة عدد المنتجات المشمولة به ورفع قيم التسهيلات. كما يمكن تحسين استخدام الآليات المشابهة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن أن يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا استراتيجية مفيدة لتمكين البلدان النامية من اكتساب القدرة على التنافس وتقنيات التسويق الضرورية للتصدير إلى الأسواق الدولية. وينبغي التشديد على تنمية مشاريع ملموسة في ميادين الزراعة والصناعة والخدمات، على أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة وضع جميع مراحل عملية الانتاج ضمن هذا الإطار.

أثر جولة أوروغواي

٥٥ - قليلة هي البلدان النامية التي تملك القدرات الإدارية والتقنية الضرورية للتصدي لمجموعة المسائل المترتبة على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. ويمكن لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يشكل بالنسبة للبلدان النامية سبيلا هاما للتصدي لهذه المسائل والاستفادة بالتالي من الفرص الناشئة عن جولة أوروغواي استفادة كاملة، والمشاركة بفعالية أكبر في أعمال منظمة التجارة العالمية.

المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا

٥٦ - إن غياب آلية فعالة لتبادل المعلومات قد أعاق رغبة معظم البلدان النامية على التعاون على نطاق واسع وجهودها الرامية الى ذلك. ولذلك كان تعزيز واستخدام آلية مناسبة لتبادل المعلومات ضروريا للتعزيز الفعال للتعاون فيما بين البلدان النامية. ومن شأن الاحتفاظ بمعلومات مشتركة ومفيدة ونشرها أن يساهما بشكل كبير في تنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي اتخاذ مبادرات جديدة بغية تعزيز التنسيق والتعاون بشكل فعال بين مختلف وكالات التنمية في البلدان النامية. وسيساهم إنشاء آليات لإقامة شبكات للمعلومات وتعزيز برامج التدريب المشتركة، بشكل كبير، في الفعالية المتزايدة لأنشطة التنمية الحالية.

وينبغي، في هذا الصدد، تحقيق زيادة كبيرة في استخدام نظم المعلومات الدولية في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما قاعدة بيانات نظام الإحالة الى مصادر المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥٧ - ولا يتمتع إلا القليل من البلدان النامية بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة للاتصالات والمعلومات. وكان من بين التطورات التي ذكرت في هذا الصدد إنشاء مركز الجنوب لتبادل البيانات المتعلقة بالاستثمار والتجارة والتكنولوجيا. وفي ضوء هذه التجربة، ينبغي النظر من جديد في طرق ووسائل تعزيز فعالية مثل هذه المبادرات، بما فيها الترويج لها لدى البلدان النامية، فسرعة التغيرات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تترتب عليها آثار حيوية على الميزات النسبية للبلدان النامية. وثمة ضرورة حيوية لأن تضع البلدان النامية برامج لتنمية الموارد البشرية من أجل نقل المعرفة والمهارات في مجال هذه التكنولوجيات الجديدة لكي يصبح من الممكن اعتماد هذه التكنولوجيات واستيعابها. وينبغي العودة الى العكوف على المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، لا سيما برنامج التكنولوجيا المنصوص عليه في برنامج عمل كاراكاس، وذلك كأولوية من أولويات التنمية في بلدان الجنوب.

٥٨ - ولسوف يتعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحسين تبادل المعارف في إطار بلدان الجنوب. وينبغي بذل جهود خاصة لنشر المعلومات عن أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الجمهور العام عن طريق الوصول الى عدد أكبر من الناس وإشراك وسائل الإعلام.

الاحتياجات الخاصة لافريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية

٥٩ - ثمة ضرورة لمنح اهتمام خاص لافريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، مع مراعاة ما تواجهه من أزمة اقتصادية حادة ووضع صعب. وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لتلافي زيادة تهميش هذه البلدان.

٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك ينبغي على البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تعزيز التعاون دون الإقليمي، والإقليمي، والأقاليمي بغية الانتفاع من وفورات الحجم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسهولة أكبر من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى. وينبغي منح المزيد من الاهتمام إلى تعزيز التعاون الثلاثي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكذلك المشاريع المشتركة فيما بين بلدان الجنوب والاستثمار في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في هذه البلدان.

الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة

٦١ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة مشاكل محددة في التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة تزيد من سرعة تأثرها بالصدمات الخارجية وتعرضها لها. ومن شأن أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تخفف من بعض هذه الآثار السلبية. ومن الضروري مراعاة حجمها وصغر قاعدة مواردها عند وضع ترتيبات التعاون التي يمكنها الاشتراك فيها، والاستفادة منها على أكمل وجه.

الاستفادة من التجارب على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية

٦٢ - إن الاستفادة من تجارب الماضي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية يمكن أن تساهم في تعزيز فعالية مثل هذا التعاون. وتجارب الماضي تشير الى ضرورة زيادة تنسيق الآليات القائمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وترشيدها وتبسيطها. وينبغي تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لنشر المعلومات المتعلقة بالتجارب الناجحة في مجالي التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٣ - وخطط التعاون الناجحة تؤكد على المبادرات التي تشمل مجموعات من البلدان ذات المصالح المشتركة، مع مرونة كافية في الترتيبات للسماح لبلدان أخرى بالانضمام الى مثل هذه المبادرات عندما تتمكن من ذلك.

٦٤ - وثمة ضرورة لوجود المزيد من الوضوح في صياغة برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي ينبغي أن تكون، في جملة أمور، واقعية وأن تراعي مستويات التنمية الاقتصادية والمجالات التي تحظى بالاهتمام المشترك والطبيعة متعددة الأوجه لمثل هذا التعاون.

٦٥ - وينبغي تعزيز التفاعل والاتصال بين التجمعات الاقتصادية والمتكاملة الإقليمية ودون الإقليمية في الجنوب. ويجب تنظيم مشاورات على نحو منتظم، على كل من المستويين الإداري والعملي، تشمل مشاركين من تجمعات مختلفة. وينبغي أن تقوم منظمات مختلفة تشترك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على التناوب في عقد مثل هذه المشاورات على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية.

٦٦ - وتوجد داخل البلدان النامية نفسها قدرات في العديد من أنواع الموارد، بما فيها رأس المال البشري والمهارات البشرية ومرافق التدريب والمعرفة التقنية والقدرة التكنولوجية. وتوفر الفعالية من حيث التكاليف لمثل هذه الموارد أساسا لاستخدام هذه الموارد في كامل نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

تحسين الآليات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٧ - ثمة ضرورة لتشجيع صياغة سياسات مترابطة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الوطني حيث لا توجد هذه السياسات، ولتوفير قدرة كافية على التنسيق والرصد والمتابعة والتقييم وتقديم المشورة فيما يتعلق بالمبادرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت توصيات سابقة قد أخذت مثل هذه القدرة في عين الاعتبار لتأسيس مراكز تنسيق للتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي أن تمثل مراكز التنسيق هذه عنصرا هاما من عناصر سلطات التنسيق الوطنية من أجل التعاون التقني، أو أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بها. وبالإضافة الى ذلك، ثمة حاجة لدعم مراكز التنسيق الوطنية من أجل التعاون الدولي.

٦٨ - وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي على المؤسسات والمنظمات ذات الصلة أن تواصل أداء دورها الهام في إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي تحديد الأهداف والمصالح المشتركة الجديدة، والأنشطة الجديدة للقيام بعمل مشترك. كما يمكنها أن تقوم بدور هام في المساعدة على تحقيق تقارب أكبر بين سياسات الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء، وكذلك في التخفيض من تكاليف المعاملات والمعلومات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق التنسيق بين النهج المتبعة في المفاوضات مع الأطراف الثالثة، وعن طريق التمثيل المشترك إذا اقتضى الأمر. كما يمكن أن تكون التحالفات الاستراتيجية في المشاريع التجارية وتنمية المؤسسات، فعالة جدا في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٩ - ويجب تشجيع المنظمات الحكومية الدولية المعنية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، على اتخاذ مواقف مشتركة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار البرامج الخاصة بكل منها في مجال التعاون التقني وذلك لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان الأعضاء فيها. ولتفادي الازدواجية وتعزيز التكامل، ينبغي أن يستمر التنسيق بين هذه البرامج وبرامج المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

٧٠ - وثمة حاجة لزيادة التفاعل فيما بين البلدان النامية على المستوى الدولي بغية تحديد أكثر المجالات فائدة بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل متعددة الأطراف. وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية والمسائل الناجمة عن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، فإن هذه الحاجة ملحة وفورية.

٧١ - وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة لزيادة تمويل صندوق بيريز غوريرو الاستئماني، وللنظر في مقترح إنشاء "بنك الجنوب".

متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة

٧٢ - يشدد التعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى الآن بصورة أساسية على جوانب التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، غير أن سلسلة من المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات اعتمدت برامج عمل تضمنت التزامات ومبادئ توجيهية وتوصيات عملية المنحى بعيدة المدى أدت الى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل كبير. وقد حددت هذه المؤتمرات بشكل صريح التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه وسيلة هامة لتحقيق أهدافها. كما ينبغي أن يتجلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل واضح في برنامج التنمية.

الحاجة الى الاعتراف بالاحتياجات المتغيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٣ - ثمة حاجة للاعتراف بالطبيعة الدينامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالاحتياجات الخاصة بكل بلد نام في هذا الصدد. ومن شأن ذلك المساعدة على إضفاء توجه عملي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحيث يستفيد من التضامن السياسي فيما بين البلدان النامية.

ضرورة أن يكون نمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب شاملا

٧٤ - من الضروري تجديد الجهود الرامية الى إشراك قطاع المؤسسات، وجميع فئات المجتمع المدني الأخرى ذات الصلة، بشكل أكمل في العمليات الدائرة فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يكون هذا الاشتراك، حسب الاقتضاء، في المرحلتين النظرية والتنفيذية معا، وأن يشمل جميع فئات المؤسسات والرابطات التجارية.

٧٥ - ويمثل إنشاء مركز الجنوب تطورا محمودا، وينبغي منح أمانته موارد بشرية ومالية كافية. ويمكن أن يعمل المركز بمثابة مؤسسة فكرية وأن يقدم المشورة بشأن السياسات التي ينبغي انتهاجها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

دعم المانحين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٦ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو، في المقام الأول، مسؤولية البلدان النامية نفسها، غير أن على الشمال أن يقوم بدور هام في تسهيل هذه العملية كما يمكنه الاستفادة من مثل هذا التعاون، لا سيما عن طريق إيلاء مراعاة أكبر لأهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب للبلدان النامية في برامجها للتعاون التقني وعن طريق تقديم الدعم التقني والمالي لمثل هذا التعاون في كل من المجالات التقليدية والناشئة.

٧٧ - وقلة الموارد المالية من العقبات الرئيسية التي تعترض تنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولذلك، ينبغي تعزيز ترتيبات التمويل الثلاثية التي تدعمها المساهمة الفعلية للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة وذلك كوسيلة لتحقيق الحد الأقصى من إمكانات مثل هذا التعاون.

٧٨ - وينبغي أن يمنح اهتمام خاص لتعزيز الاتفاقات في مجال التعاون الثلاثي من خلال تحديد مصادر التمويل، ودعم صياغة المشاريع الثلاثية والمفاوضات المتعلقة بها، وعقد حلقات عمل لتسهيل هذه العملية.

٧٩ - وعلى المؤسسات المالية متعددة الأطراف، بما فيها مصارف التنمية الإقليمية، أن تضاعف جهودها لتمويل أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمشاريع والبرامج في هذا المجال، بما فيها تلك المتعلقة بالمرافق الأساسية، وتنمية الموارد المؤسسية والبشرية وتمويل وتسهيلات التجارة.

منظومة الأمم المتحدة

٨٠ - تمثل التنمية هدفا رئيسيا من أهداف الأمم المتحدة. ويعد دعم التعاون بين الجنوب والجنوب جزءا لا يتجزأ من ذلك الهدف. وينبغي أن يبرز ذلك التعاون على نحو واف في "خطة للتنمية" وأن يؤخذ تماما بعين الاعتبار عند تشكيل الأمم المتحدة. وينبغي أن توفر لوكالات الأمم المتحدة التي تعالج التنمية بصفة عامة، والتعاون بين الجنوب والجنوب بصفة خاصة، الوسائل اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها.

٨١ - وفي هذا الصدد، تمثل الروابط بين أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي وأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة للأونكتاد خطوة هامة نحو تحسين تنسيق الأنشطة بما يدعم التعاون بين الجنوب والجنوب. وتعطي التوصيات التي صدرت عن الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي أيدت الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية زخما إضافيا لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٢ - ويلزم توفير الموارد اللازمة للأونكتاد، الذي يضطلع بمسؤولية خاصة عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وللوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي، وللجان الإقليمية، لكي تتمكن من القيام بالأدوار المنوطة بكل منها على نحو فعال. وينبغي أن تدمج بوضوح أنشطة التعاون بين الجنوب والجنوب في البرامج التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن تجرى مشاورات منتظمة بين وكالات وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن أكثر الطرق فعالية لدعم التعاون بين الجنوب والجنوب.

٨٣ - وفيما يلي بعض المجالات الإرشادية التي يمكن فيها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم التعاون بين الجنوب والجنوب:

(أ) تعد الأمم المتحدة منتدى ملائما لتوفير إطار عالمي يمكن فيه تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب؛

(ب) يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في تنسيق آراء البلدان النامية على الصعيد المفاهيمي بشأن قضايا محددة تتصل بالتعاون بين الجنوب والجنوب؛

(ج) يمكن لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقوم، على أساس مستمر، بتحليل مسائل محددة تتصل بالتعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك دراسة الخبرات المتصلة بهذا التعاون، وإصدار توصيات ملائمة. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، تحليل حالات نجاح الاقتصادات الآخذة بالتصنيع حديثا ودراسة ما إذا كانت بعض هذه الخبرات يمكن أن تكون ملائمة لبلدان نامية أخرى، وتحديد مجالات معينة للتعاون بين الجنوب والجنوب. كما يمكن أن يستفيد التعاون بين الجنوب والجنوب من خبرات ترتيبات التكامل الأخرى فضلا عن خبرات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(د) كما يمكن أن تزود وكالات الأمم المتحدة البلدان النامية بالدعم التقني والمالي فيما تضطلع به من جهود للتعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق قيامها، في جملة أمور، بتحسين إمكانية وصول تلك البلدان الى قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات تتعلق بصفة خاصة بالتجارة والقدرات الاقتصادية والتكنولوجيات التقليدية والجديدة، وكذلك عن طريق رصد وتقييم التطورات المستجدة في مجال نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية؛

(هـ) يمكن أن يصبح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "حالة التعاون بين الجنوب والجنوب"، إذا ما قدم بصفة منتظمة، أن يصبح أداة قيمة لدعم التعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق توفير تحليلات وبيانات كمية؛

(و) يمكن أيضا عند الطلب أن تقدم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مساعدات في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتشجيع الاستثمار.

عناصر الاستراتيجيات الناجحة للتعاون بين الجنوب والجنوب

٨٤ - أثناء المداولات، حددت العوامل التالية بوصفها من بين العوامل التي تسهم في نجاح التعاون بين الجنوب والجنوب. وشملت هذه العناصر المفيدة ما يلي:

- الوعي بالتعاون بين الجنوب والجنوب وما يمكن أن يحققه من فوائد؛

- المشاركة الكاملة وتواصل الالتزام من جانب جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص وغيرهما من القطاعات ذات الصلة في المجتمع المدني؛

- وضع إطار للسياسة العامة يوفر حوافز وفرصا للاستثمارات المشتركة؛

- تنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية الوطنية للبلدان المشاركة؛

- تلاقي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والقرارات المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب؛

- الاستثمار في الموارد البشرية والاستخدام الرشيد للخبرات الفنية والمهارات المتوفرة لدى الجنوب؛

- وجود هياكل أساسية مادية ومؤسسية كافية وتحسين استخدام المرافق القائمة؛

- توحيد المنتجات والعمليات والتقنيات التي تيسر معاملات التبادل التجاري والأعمال التجارية؛

- توفير بيئة مواتية للسياسات الاقتصادية الكلية؛

- اعتماد مبادرات هادفة للجماعات الإقليمية ودون الإقليمية ذات المصالح المشتركة، مع مراعاة الحاجة الى التدقيق في اختيار المجالات ذات الأولوية؛

- وضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق واتباع نهج استشرافي وتدريجي؛

- توفير إمكانية للوصول إلى مرافق المعلومات والبحث والتطوير والاتصالات السلكية واللاسلكية والاستفادة منها؛

- تعزيز التعاون فيما بين مراكز التفوق؛

- إجراء حوارات ومشاورات منتظمة مع شركاء التنمية بشأن برامج ومشاريع محددة؛

- إقامة روابط وثيقة بين الجوانب التحليلية والتنفيذية للتعاون بين الجنوب والجنوب لكي يمكن باستمرار تكييف سياسات واستراتيجيات التعاون بين الجنوب والجنوب لتتواءم مع الحقائق الجديدة؛

- تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من أجل دعم التعاون بين الجنوب والجنوب.

٨٥ - وبناء على ذلك، فإن غياب العوامل السالفة الذكر من شأنه أن يؤثر سلبا على إعداد برامج ومشاريع التعاون بين الجنوب والجنوب وتشجيعها وتنفيذها.

٨٦ - وبالنظر إلى زيادة أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب في سياق تغير هيكل العلاقات الدولية، يؤيد عدد من الخبراء الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب. ويرى بعض الخبراء أنه ينبغي أن يسبق المؤتمر المقترح عقد اجتماع تنظيمي واجتماعين تحضيريين. كما قدم اقتراح مفاده أنه يمكن أن يسبق انعقاد المؤتمر إجراء مشاورات إقليمية لضمان الإعداد له بصورة وافية. وكان هناك إدراك بأنه يلزم أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة شكل المؤتمر المقترح وتمويله. وأعرب بعض الخبراء عن رأي مفاده أنه يمكن تنظيم المؤتمر في اطار زمني يتسم بالمرونة. وذكر بعض الخبراء أنه ينبغي أن يستفاد بالكامل عند النظر في هذه المسألة في المستقبل من المنتدى الذي توفره الجمعية العامة.

الاجراء الذي اتخذه اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بالتعاون بين الجنوب والجنوب

٨٧ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ الذي دعا، في جملة أمور، إلى عقد اجتماع حكومي دولي للخبراء لوضع توصيات تتعلق بسبل توسيع التعاون بين الجنوب والجنوب على نطاق عالمي، والذي اقترح الطرائق العملية التي سيأخذها الأمين العام في الاعتبار لدى إعداد تقرير بشأن حالة "التعاون بين الجنوب والجنوب"، وافق اجتماع الخبراء الحكومي الدولي على تقديم تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة للنظر واتخاذ الإجراء الملائم.

٨٨ - ولدى اضطلاعه بعمله، ووفقا للقرار ٩٦/٤٩، أحاط الاجتماع الحكومي الدولي علما بما أسفرت عنه الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة للأونكتاد والدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

مرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اجتماع الخبراء الحكومي الدولي

رمز الوثيقة	العنوان
A/AC.246/L.1	جدول الأعمال المؤقت مع الشروح
A/AC.246/1	حالة التعاون بين الجنوب والجنوب والمسائل المستجدة
A/AC.246/2	توسيع التعاون بين الجنوب والجنوب: مسائل وطرائق مقترحة
A/50/39	تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة
TCDC/9/3	الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
TD/B/42(1)/7 و TD/B/CN.3/16	تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورتها الثالثة